يبدو ان حكومتنا الموقرة قد ارادت المصارحة مع نفسها والاعتراف بالحقيقة المرة وهى فشل النظام التعليمى فى مصر بعد سنوات طويلة من التخبط فى السياسات التعليمية الخاطئة حتى تحول التعليم الى حقل تجارب يلاحقها الفشل وهو ما ادى الى عدم حصول الجامعات المصرية على اى مركز بين الخمسمائة جامعة على مستوى العالم مما دفع بعض الوزراء للخروج عن النص المعروف «بكله تمام» عندما وجهوا انتقادات شديدة لنظام التعليم الحالى فى مصر وعدم كفاءته حيث اعترف الدكتور هانى سلامة وزير التعليم العالى والبحث العلمى بحاجة التعليم فى مصر الى تغيير شامل وسريع مؤكدا ان نظام التعليم يخرج شهادات تعليمية للزواج فقط وان هناك اساتذة جامعات لا يذهبون الى الكليات ولا احد يستطيع ان يتحدث معهم فى حين اكد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة على ضرورة الاصلاح الشامل لنظام التعليم لانه لا يتوافق مع متطلبات العمل فى المصانع وطالب الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار خلال مناقشة تقرير المجلس الوطنى للتنافسية بمكافحة الفساد واصلاح التعليم واوضاع التنمية البشرية.

المؤكد ان هذه الاعترافات الحكومية بفشل النظام التعليمى تضع علامة استفهام بالغة الخطورة خاصة فى ظل التراجع المستمر فى مستوى طلاب المدارس وخريجى الجامعات وهو الامر الذى يمثل خطرا فادحا على الامن القومى المصرى وهنا نجد انفسنا امام مجموعة من التساؤلات على رأسها: ما هى الاسباب الحقيقية التى تقف وراء فشل نظام التعليم فى مصر؟ وكيف يمكن وضع الخطط الكفيلة باصلاح هذا الخلل؟ وما مدى خطورة استمرار هذا النظام التعليمى الحالى؟

«الأحرار» تحاول الاجابة فى سطور هذا التحقيق.

السياسات فاشلة والمناهج فقدت صلاحيتها!

اعترافات ٣ وزراء حول فشل التعليم

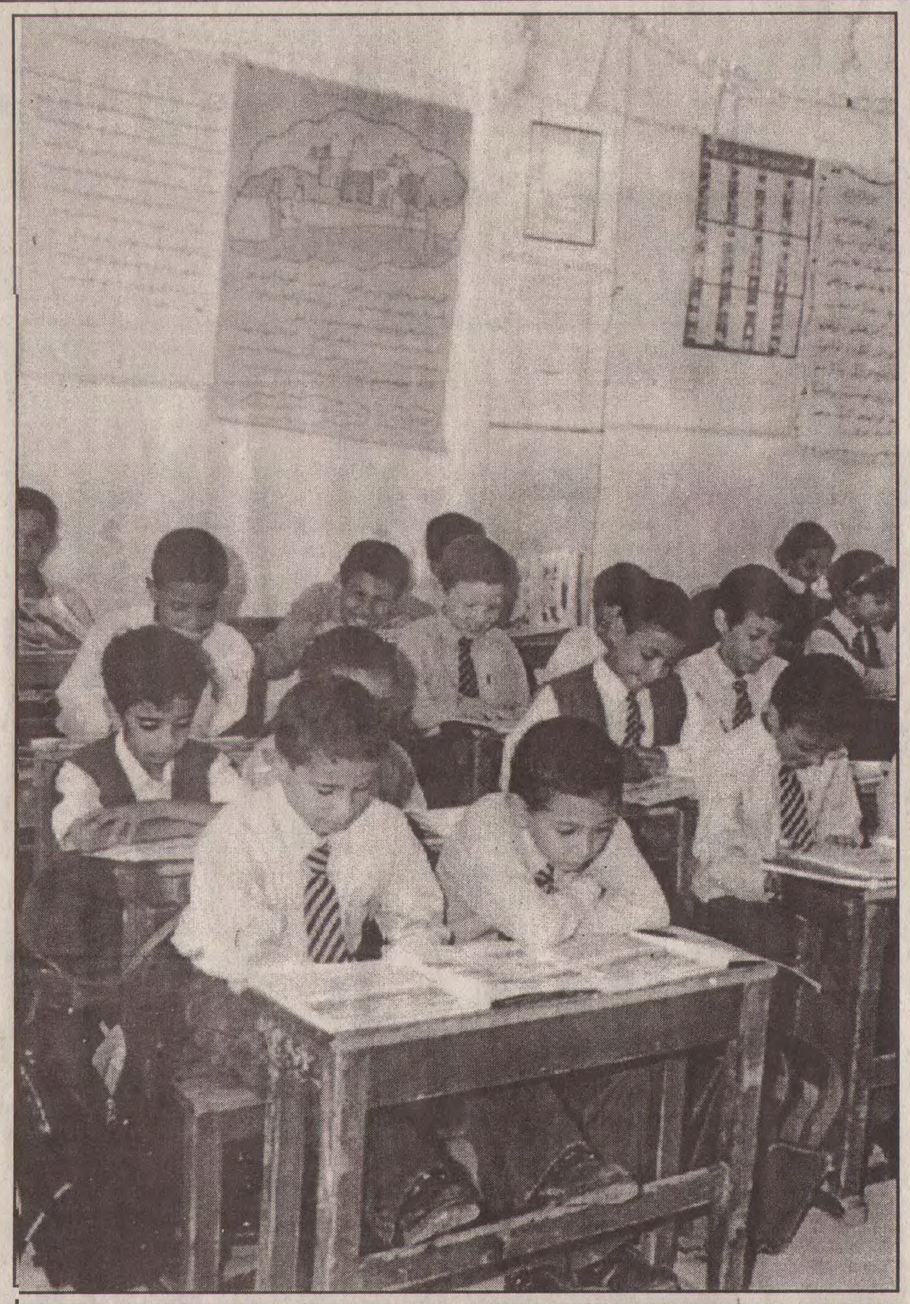

وزير التعليم العالى:

النظام الحالى وظيفته إصدار شهادات فقط

د. مسلم شلتوت:

اعتماد المناهج على الحفظ والتلقين وراء فشل نظام التعليم فى مصر

تحقيق:
عصام هادى

فى البداية يقول الدكتور عبدالغنى عبود - استاذ التربية بجامعة عين شمس - ان انحدار مستوى التعليم فى مصر امر صحيح وواضح منذ سنوات طويلة ولكن القائمين على الامور لا يريدون الاعتراف بهذه الحقيقة المؤسفة مؤكدا ان هذا التراجع له اسباب منها التراكمات القديمة منذ ايام جمال عبدالناصر عندما تحول التعليم من سياسة الكيف او القيمة التى كان يهتم بها اسماعيل القبانى فى بدايات الخمسينيات الى سياسة الكم بمعنى حشر الطلاب فى الفصول دون الاهتمام بنوعية التعليم وقد اعتمدت الوزارة فى السنوات الاخيرة على سياسة الترقيع للمشاكل بدلا من حل المشكلات الخاصة بالتعليم بصورة جذرية حتى اصبح «خرقة بالية» لا سبيل الى معالجتها الا عن طريق الخلاص منها.

قصور البرامج

ويضيف الدكتور عبدالغنى عبود ان التعجل فى وضع السياسات الخاصة باصلاح احوال التعليم ادى الى وجود قصور فى كافة البرامج التى تم وضعها وهو ما ترتب عليه فى النهاية فشل هذه السياسات، اضف الى ذلك ان المناهج الدراسية اصبحت عقيمة لا تساعد على النبوغ والابداع العلمى لمواكبة التطور الذى وصلت اليه العديد من دول العالم المتقدم بل ان هناك العديد من الدول ساهمت مصر فى تطويرها من الناحية التعليمية وتمكنت من ان تحقق نجاحات عديدة وتتفوق علينا.. كل هذه السلبيات لعبت دورا مؤثرا فى فشل النظام التعليمى الذى مازال يعانى من عدم وصول احدث الوسائل التكنولوجية اليه بشكل فعلى ومن هنا لابد ان يكون الاصلاح شاملا وجذريا.

ويحذر الدكتور عبدالغنى عبود من خطورة تزايد الخلل فى النظام التعليمى الذى اصبح يعتمد على القرارات العشوائية غير المدروسة بشكل جيد مؤكدا ان تزايد هذا الامر سوف يؤدى الى القضاء على مستقبل المجتمع ونضوب الكوادر العلمية التى يقع على عاتقها عبء المسئولية فى هذا الوطن وهو الامر الذى يحتاج الى منظومة شاملة وكاملة لعلاج الفشل التعليمى فى مصر.

الحفظ والتلقين

ويؤكد الدكتور مسلم شلتوت - استاذ بحوث الشمس والفضاء ونائب رئيس الاتحاد العربى لعلوم الفضاء والفلك - على ان اعتراف ثلاثة وزراء بفشل النظام التعليمى الذى يعانى من خلل واضح هو مؤشر طيب لبدء تصحيح هذا الخلل خاصة ان التعليم بصفة عامة يعتمد على منهج خاطئ يقوم بالدرجة الاولى على قدرة الطلاب على الحفظ وتخزين المعلومات وليس القدرة على الاستيعاب والقدرة على الابداع بالاضافة الى ذلك تجد ان كافة المناهج فى جميع المراحل التعليمية هى مناهج متخلفة لعدم مواكبتها لما وصل اليه العالم المتقدم من تكنولوجيا تعتمد على البحث والاكتشاف ويضيف للاسف ان نظام التعليم فى مصر غير مرتبط بالخطة القومية للتنمية ويعتمد على سياسة الكم فى التعليم ويقول ان العودة للاهتمام بالكيف على حساب الكم فى التعليم هو الاسلوب الوحيد القادر على انتشال النظام التعليمى من عدمه.

ويشدد د. مسلم شلتوت على ضرورة ان يكون هناك مراعاة لتوصيل الاجهزة والمعامل العلمية اللازمة لمراحل التعليم الثانوى والعالى بدلا من الحالة المتردية للمعامل المدرسية والجامعية واجهزة الكمبيوتر المحظور استخدامها داخل المدارس الى جانب ذلك لابد من تحرير الكتاب وتحرير الطلاب من الالتزام بالمذكرات وكتب التدريس الخاصة باعضاء هيئة التدريس حيث ان منهجية الطالب الجامعى لابد ان تعتمد على عدة مراجع وليس على مرجع واحد فضلا عن ذلك لابد من تقليل اعداد المقبولين فى الجامعات وتغليب سياسة الكيف على الكم بالاضافة الى نقطة ذات اهمية كبرى وهى توفير ميزانية كبرى للبحث العلمى وزيادة مرتبات اعضاء هيئة التدريس فى جميع المراحل المختلفة حتى يمكن ان نقضى على آفة الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم سواء فى المدارس او فى الجامعات ليعود لعضو التدريس وقاره واحترامه وهذا سيؤدى الى ارتفاع مستوى التدريس كما كان فى العشرينيات.

ويشير د. مسلم شلتوت الى ان الفساد فى قطاع التعليم هو عبارة عن جزء من الفساد العام فى الدولة والوضع الحالى سيؤدى الى تدمير الكوادر الجديدة من الشباب وهو ما يقتضى سرعة التحرك من خلال اسلوب علمى سليم يضعه كبار الاساتذة المتخصصين فى كافة المجالات دون تدخل من الاجهزة الحكومية فى عملها.

لحظة صراحة

ويؤكد د. ياقوت العرشى - مدير مركز الشرق الاوسط الاقليمى للنظائر - ان انحدار وانهيار مستوى التعليم فى مصر يمثل حقيقة ذات دلائل واضحة وصحيحة وبالتالى فان الوزراء الثلاثة لم يخالفوا الواقع وانما عبروا عنه من منطلق المصداقية مع انفسهم ولكن لا يجب ان نلقى بالعبء كله على الاوضاع الحالية حتى لا نسقط فى بئر الاستسلام لان استاذ الجامعة صاحب رسالة مؤكدا على ان هناك العديد من الاسباب التى لعبت دورا اساسيا فى انهيار التعليم فى مصر لدرجة اننا فشلنا فى الحصول على اى مركز بين ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم وقد ساهم فى هذا الانهيار والتراجع كثرة الدروس الخصوصية التى لعبت دورا هداما اكثر منه علميا وهو الامر الذى يقتضى تحسين اوضاع الاساتذة حتى لا ينساقوا وراء الدروس الخصوصية كما انه لابد من مواكبة العصر من ناحية التقدم التكنولوجى والعلمى والدليل على ذلك ان ابناءنا عندما يتم توفير الامكانيات اللازمة للبحث العلمى يحققون نجاحات خارقة تذهل العالم فى الخارج والامثلة عديدة فى الوقت الذى نجد فيه معامل البحث العلمى فى مصر لا تزيد على حجرة ومبالغ ضئيلة لا تساعد على تحقيق النتائج المرجوة من الابحاث مثلما تفعل الدول المتقدمة فى مراحل التعليم المختلفة.

ويطالب د. ياقوت العرشى بضرورة تغيير المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات وطرق التدريس بحيث تعتمد على البحث والعقل بعيدا عن الحفظ والتكرار اضف الى ذلك ضرورة ربط التعليم بعوامل الانتاج فى المصانع من خلال دراسة الاحتياجات الضرورية للانتاج والتنمية وتحقيق عنصر الجذب للطلاب بها.

مطلب قومى

ويقول الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم - استاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس - لو اردنا ان نقيم منظومة التعليم فى مصر فيجب ان نبدأ من مرحلة الكتاب فى القرية باعتباره البذرة الاساسية لبداية طريق التعليم مؤكدا ان قرار الدولة بإلغاء مرحلة الكتاتيب فى مصر اثر بالسلب على مستوى التعليم واذا نظرنا الى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى فيجب ان يتوافق عدد ونوعية الخريجين فى مرحلتى الاعدادية والثانوية مع احتياجات سوق العمل مع اهمية تعظيم الاستفادة والاهتمام بكل من الثانوى الصناعى والزراعى لما يمثلانه من دعم اساسى للصناعة المصرية.

ويضيف د. محمد عبدالباقى ابراهيم بضرورة ان يكون هناك توازن ما بين الاستثمار فى الثانوية العامة وفى باقى مراحل التعليم لايجاد توازن بين عدد الخريجين وعدم التكالب على الثانوية العامة اما فيما يخص المناهج العلمية فهذا الامر يحتاج الى تطوير شامل بحيث تعتمد هذه المناهج على الفكر وليس الحفظ والصم وان نعتمد على تحليل المواضيع وحسن تفسيرها وليس حفظها على علتها كما يحدث الان وهنا يجب ان يكون للاعلام دور هام وفعال فى توعية وتعليم طلاب المدارس على الاستفادة من القنوات المتخصصة التعليمية وان تتاح فى مراكز الشباب والمدارس تعويضا عن الدروس الخصوصية ومساوئها ولو قامت الدولة بتعريب او ترجمة القنوات العلمية العالمية مثل قناتى ديسكفرى والحضارة فهذه القنوات تخاطب المجتمع وتزيد من مستواه الثقافى اما فيما يخص المرتبات والحوافز الخاصة باعضاء التدريس فلابد من توفير مرتبات مجزية لهم حتى تجعلهم فى غنى عن الدروس الخصوصية وان تكون الدراسة ومجموعات التقوية رسمية ومعروفة وان تتم فى فترات مسائية بالمدارس.

ويشير محمد عبدالباقى ابراهيم بان اعترافات الوزراء جاءت متأخرة رغم ان الاعتراف بالحق فضيلة ولكن للاسف الدولة لا تتحرك الا بعد فوات الاوان واستفحال المشكلة لدرجة ان المثقفين قد اهتزت مشاعرهم حين اعلنت نتائج افضل الف جامعة على مستوى العالم وعلى مستوى افريقيا ولم يكن من بينها جامعة مصرية واحدة وهذا يعطى مؤشرا بكارثة قومية ومؤشرا على مدى الاضمحلال والتسيب الذى وصلت اليه حالة التعليم فى مصر التى كانت منذ ٥٠ عاما فقط الرائدة فى تعليم الدول العربية وبعض الدول الافريقية وكانت مثالا يحتذى بنظامها وفكرها وعلمائها ولكن خلال الـ ٥٠ عاما فقط استطاعت الدولة بسهولة ان تنتقل من مصاف الاوائل الى مصاف المتخلفين عن ركب التعليم والعلماء.

ويرى د. محمد عبدالباقى ابراهيم ان تطوير التعليم اصبح مطلبا قوميا يجب ان يتم من خلال انشاء هيئة عليا لتطوير التعليم تتبع مجلس الوزراء ويمثل فيها مجموعة من العلماء داخل وخارج مصر وان يكون لها حرية تقييم السياسات الماضية لوضع اساليب تقويم الوضع الحالى وأن تناقش نتائجها على الملأ من خلال وسائل الاعلام المختلفة وان يكون لها حرية وضع السياسات للنهوض بالتعليم فى مصر وان تبتعد تلك الهيئة عما يجرى داخل الحكومة من خلافات.

د. محمد عبدالباقى إبراهيم:

ضعف ميزانية التعليم والبحث العلمى سبب رئيسى فى تخلف العملية التعليمية

د. محمود محيى الدين:

الفساد يملأ قطاع التعليم والتنمية البشرية غائبة

وزير الصناعة:

العملية التعليمية تتجاهل متطلبات سوق العمل

محاكمة الاسبستوس كانت محور الندوة التى نظمها مجلس بحوث البيئة والتنمية وأكاديمية البحث

مادة محرم استخدامها دوليا وتدخل مصر بالمخالفة للقانون

لاستنشاق الاسبستوس اكثر عرضة للاصابة بسرطان الرئة وادراكا لهذا الخطر منذ زمن ليس ببعيد اصدرت الدكتورة نادية مكرم عبيد وزير الدولة لشئون البيئة فى ذلك الوقت توصية